تقرير خاص
خطة التنمية الثلاثية في الاردن ٧٣ — ١٩٧٥

أحاطت السلطات الاردنية موضوع خطة التنمية الثلاثية بكتمان شديد ولم يسمح لاجهزة الاعلام الاردنية بالتحدث عنها او نشر تفاصيلها حتى عقد الامير حسن ، وهو الذي يرأس لجنة الخطة ، مؤتمرا صحفيا في عمان يوم ١٩٧٢/٩/١٢ . دعا اليه السفراء العرب والاجانب وشرح لهم تفاصيل الخطة طالبا مساعدة دولهم في ذلك . وكانت اللجنة التي اعدت الخطة ووضعت تفاصيلها ، تضم كبار مخططي السياسة الاميركية في الاردن ، منهم ميشل مارتوماد . حنا عوده . د. سعيد النابلسي والدكتور خليل السالم وآخرين .

ومن اهم الاهداف التي سعى واضعو خطة التنمية الثلاثية لتحقيقها هي :

(أ) زيادة الدخل القومي الى ٨ ٪ خلال مرحلة الخطة (٣ سنوات) . (ب) تخفيض العجز في الميزان التجاري . (ج) تخفيض الاعتماد على المساعدات . (د) زيادة فرص التوظيف (زيادة موظفي الادارة وعدد أفراد مؤسسة الجيش) . (هـ) خلق أماكن عمل جديدة لخمسة وسبعين الفا خلال الثلاث سنوات . (و) توزيع مشاريع التنمية على كل مناطق المملكة بالتساوي (دون التركيز على عمان) . والمقصود هنا مناطق الاغوار وحطيه — العقبة وغيرهما المعدة لاستقبال واسكان اللاجئين والنازحين .

ويلاحظ من اجمالي الخطة ثلاث مسائل مهمة : (١) اعتراف واضعي الخطة (كتابة) بعدم جدوى التركيز السابق في مشاريع التنمية (خطة السنوات السبع) على المشاريع غير الانتاجية كالطرق والخدمات . ففي الخطة توجه لمرحلة جديدة هي البدء بقيام مشاريع انتاجية في قطاع الزراعة والصناعة .. الخ . (٢) يلاحظ كذلك في الخطة توجه يمكن تسميته « بالتطور شبه اللارأسمالي » في تحديث الاردن . فالخطة تشير مثلا الى انه ستكون هناك مراقبة على الاسعار والاستيراد والتصدير ... الخ .

وتؤكد هذه الملاحظة احجام الاستثمارات المحلية بعد ايلول عام ١٩٧٠ عن المغامرة بمشاريع مكلفة في ظل غموض المستقبل السياسي للاردن . فلقد شهدت الاسواق المالية الخارجية (خاصة بيروت) تدفقا كبيرا لرؤوس الاموال الهاربة من الاردن بعد احداث أيلول ١٩٧٠ . والارتفاع المفاجيء والكبير في ارصدة ودائع البنك العربي — فرع بيروت — بعد أيلول خير شاهد على هذه الظاهرة. اضافة الى ذلك فان رؤوس الاموال المحلية في الاردن ظلت طوال السنوات الماضية تتجه الى الاستثمار في قطاعات التجارة والخدمات وملحقاتها، اي الاستثمارات ذات المردود السريع . (الاستثمارات الزراعية والصناعية ذات مردود بعيد المدى) . ويعزز هذه الملاحظة كذلك كون الاردن قاعدة مصالح سياسية وليست اقتصادية للامبريالية الاميركية ، بدليل عدم وجود شركات اجنبية برؤوس أموال كبيرة تشكل الثقل الاقتصادي للمصالح الاميركية في المنطقة مثلا . ان هذا التوجه الجديد للنظام الاردني يشير الى بداية خلاف في معسكر الحكم المؤلف من الطبقة التجارية والطبقة البيروقراطية الجديدة ، ومؤسسة الجيش القمعية ، في ظل العرش الملكي . ان مصلحة الطبقة البرجوازية التجارية سوف تتأثر حتما بالتوجه الجديد الذي تقوده الطبقة البيروقراطية الجديدة . فلقد ورد في الخطة نص يقول : « في حالة احجام القطاع الخاص عن القيام بدوره المرسوم، فستأخذ الدولة على عاتقها مهمة القيام بمشاريع انتاجية بديلة !!! » . (٣) يلاحظ ايضا ان خطة التنمية للضفة الشرقية فقط مع العلم بأن مدتها ثلاثة اعوام تنتهي في آخر عام ١٩٧٥ ، أن الخطة